المتغيرات الاقليمية والدولية واثرها على الاقتصاد الصيني في اطار مبادرة الحزام والطريق دراسة تحليلية

م د. حميد نعمة الصالحي
كلية الامام الكاظم "عليه السلام" قسم العلوم السياسية
م.م غدير عبد الرسول شواي
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/الجامعة المستنصرية

The regional and international variables and their impact on the Chinese economy within the framework of the Belt and Road Initiative: An analytical study

Dr. Hamid Neama Al-Salhi
Imam Al-Kadhim College (peace be upon him), Department of Political Science
M.M. Ghadir Abdul Rasool Shawai
Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies/Al-Mustansiriya University

المستخلص: تتمتع الصين بمجموعة من مقومات القوة والقدرة الشاملة التي اتاحت لها التحرك وفق استراتيجية توسعية ولاسيما في استثمار المشاريع الخارجية ، بكونها ثاني أكبر اقتصاد في العالم شهد تطوراً كبيراً في القدرات الاقتصادية ، الا انها تواجه العديد من المعوقات المتزامنه والتي بدأت بالنهوض بعد وباء فايروس كورونا الذي قوض القوة الاقتصادية للصين ، ومن اهمها ضعف الاستهلاك الناتج عن الفايروس ، وارتفاع نسب البطالة ، وتضخم الديون ،فضلا عن ازمة الطاقة والازمة العقارية ، اضافة إلى التنافس التجاري بين الصين والولايات المتحدة الامريكية ، كأهم تحدي يواجه الاقتصاد الصيني ، ايضاً ما حدث من متغيرات جيوسياسية على المستوى الاقليمي والدولي ، كالحرب الروسية الاوكرانية ، وحرب غزة مع اسرائيل ، وانعكاس ذلك على واقع الاقتصاد الصيني وتباطئ مشروع الصين الريادي الحزام والطريق ، الا ان ذلك

لم يترك اثره وظلت الصين أكبر مصدر في العالم وثاني مستورد ، وأكبر دولة من حيث نمو الناتج المحلي الاجمالي في العالم ، في ظل ما تملكه من ميزات نسبية ، تبقى الصين اقتصادية مؤثرة في العالم الخارجي. **الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد الصيني ، الحزام والطريق ، المتغيرات الاقليمية والدولية.

Abstract : China has harnessed its comprehensive strength and capabilities to pursue an expansionist strategy, becoming the world's second-largest economy with remarkable growth. However, it faces multiple challenges, especially after the COVID-19 pandemic, which weakened consumption, increased unemployment, inflated debt, and triggered energy and real estate crises. The ongoing trade rivalry with the United States, along with geopolitical shifts such as the Russia-Ukraine war and the Gaza-Israel conflict, have further impacted China's economic trajectory and slowed its Belt and Road Initiative. Despite these challenges, China remains the world's largest exporter, the second-largest importer, and a global leader in GDP growth, sustaining its influential economic presence through its comparative advantages. **Keywords:** Chinese economy, Belt and Road, regional and international variables.

المقدمة: شهدت العقود الأخيرة تحولات عميقة في بنية النظام الدولي، انعكست بوضوح على ديناميات الاقتصاد العالمي، وفي قلب هذه التحولات برزت الصين كقوة اقتصادية صاعدة تسعى إلى إعادة تشكيل علاقاتها الخارجية وتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي عبر أدوات ناعمة وخطط استراتيجية طويلة الأمد. وتُعد مبادرة "الحزام والطريق" التي أطلقتها الصين عام 2013 نموذجًا محوريًا لهذا التوجه، إذ تهدف إلى تعزيز الترابط التجاري والبنى التحتية بين آسيا وأوروبا

وأفريقيا، بما يخدم المصالح الاقتصادية والجيوسياسية الصينية. لكن هذه المبادرة لا تتحرك في فراغ، بل تتأثر بمجموعة معقدة من المتغيرات الإقليمية والدولية، بدءًا من المنافسة الجيوسياسية مع الولايات المتحدة، ومرورًا بتقلبات أسعار الطاقة، وتغيّر مواقف بعض الدول الشريكة، وصولًا إلى الأزمات العالمية كجائحة كوفيد-19 والحرب الروسية-الأوكرانية. هذه المتغيرات فرضت تحديات وفرصًا جديدة أمام الاقتصاد الصيني، لا سيما في إطار سعيه لتحقيق النمو المستدام وتوسيع نطاق المبادرة عالميًا. مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في ان النظام الدولي غير مستقر وهناك احداث وتحديات تواجه كل دولة لاسيما التي تسعى للصعود ومنها الصين التي تشكل منافس قوي للغرب.

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التغيرات الإقليمية والدولية تمثل عاملاً مؤثرًا مزدوج الأثر على الاقتصاد الصيني، فهي من جهة تمكّن بكين من توسيع نفوذها في مناطق الفراغ الاستراتيجي، ومن جهة أخرى تفرض عليها ضغوطًا في ما يتعلق بالتكيّف مع واقع دولي متغير ومعقد.

الاهداف: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأثر المركب لهذه المتغيرات على الأداء الاقتصادي الصيني، مع التركيز على مدى تفاعلها مع مسار مبادرة الحزام والطريق، والنتائج المترتبة على ذلك في المديين المتوسط والبعيد.

المنهجية :- سلك الباحث المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج التاريخي والاستشرافي .

الهيكلية :- قسم البحث إلى ثلاثة مباحث: الاول: حول المبحث الاول: تحولات الاقتصاد الصيني : من الانغلاق الى الريادة العالمية، في حين جاء المبحث الثاني بـ عنوان مبادرة الحزام والطريق وأثرها على الاقتصاد الصيني ، والمبحث الثالث: جاء بعنوان التحديات الدولية والداخلية التي تواجه الاقتصاد الصيني، أما المبحث الرابع والاخير: الرؤية المستقبلية للأقتصاد الصيني.

المبحث الاول: تحولات الاقتصاد الصيني : من الانغلاق الى الريادة العالمية

منذ بداية القرن الحادي والعشرين، شهدت الصين تحولات اقتصادية جوهرية تمثّلت في تحقيق تقدم ملحوظ في مختلف القطاعات، إذ برزت معالم التحديث العمراني في مدنها من خلال تشييد ناطحات السحاب المتطورة وتحديث البنية التحتية للمطارات، ما أضفى طابعاً عصرياً على مرافقها. كما شهد القطاع الخاص نمواً سريعاً جعله مكوناً محورياً في الاقتصاد الوطني، وأسهم في تعزيز مكانة الصين كقوة فاعلة ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية، حيث أصبحت لاعباً أساسياً في التجارة الدولية، تُؤخذ منتجاتها ومكانتها الاقتصادية في الاعتبار عند أي مشروع استثماري صناعي على مستوى العالم. وقد تبنّت الصين منذ ذلك الحين إصلاحات اقتصادية قائمة على آليات السوق والتحرر التدريجي من القيود المركزية، مما دفعها إلى السعي للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي من خلال الانضمام إلى عدد من المنظمات والمنتديات الإقليمية والدولية كجزء من استراتيجيتها التنموية. ومن أبرز هذه الخطوات انضمامها إلى منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) عام 1991، ثم حصولها على عضوية منظمة التجارة العالمية في الحادي عشر من ديسمبر عام 2001، وهو ما شكّل نقطة تحول فارقة في مسيرتها الاقتصادية الدولية[1]. كما سعت الصين إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية على المستوى الإقليمي، مُوليةً هذا التوجه أهمية استراتيجية في سياق توسّعها الاقتصادي. وتمتلك الصين بنية صناعية متطورة ومستمرة في التجدد، مما جعلها تُعرف عالميًا بلقب "مصنع العالم"، نظرًا للانتشار الواسع للسلع والبضائع الصينية في معظم الأسواق العالمية، وتتمتع الصين بميزة تنافسية بارزة تسهم في تحقيقها لفوائض تجارية مستمرة، وتتمثل في انخفاض تكلفة الإنتاج، لاسيما في ما يتعلق بأجور العمالة. فقد أظهرت بيانات صادرة عن إحدى الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الصين أن تكلفة ساعة العمل في الصين تقل بنحو 80 مرة مقارنة بنظيراتها في الدول الغربية، وهو ما يُعد من أدنى المعدلات العالمية. ويُقدَّر متوسط أجر العامل الصيني بأقل من دولار أمريكي واحد في الساعة، مما يساهم بشكل مباشر في خفض تكلفة الإنتاج الكلية، ويُكسب السلع الصينية ميزة سعرية تجعلها أكثر جذباً للمستهلكين في الأسواق

[1].جمال علي، دور السوق المحرك الرئيسي وقاعدة النمو في القرن21، مجلة البحوث الاقتصاديةة، العدد17، جامعة بيرغن، 2023، ص157.

الخارجية [1] ، نجحت الصين في احتلال المرتبة الثانية عالميًا من حيث حجم الاقتصاد بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ويُعزى هذا الإنجاز إلى الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي أدى إلى زيادة مساهمة الصين في الناتج الاقتصادي العالمي بشكل ملحوظ. وفي إطار حرصها على الحفاظ على استقرار الاقتصاد وتجنب أية أزمات محتملة، تقوم الحكومة الصينية بمراجعة دورية لمعدلات النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، في عام 2014، أعادت الصين تقييم معدلات النمو لتستقر عند نسبة 7.3%، في حين استهدفت تحقيق معدل نمو سنوي يقارب 7%، وذلك ضمن جهودها الرامية إلى تحقيق توازن بين النمو السريع والاستدامة الاقتصادية[2] اذ شهدت العملة الصينية (اليوان) ارتفاعًا ملحوظًا في قيمتها خلال عام 2015 بنسبة تقدّر بنحو 7%، ما يعكس تحسّنًا في أداء الاقتصاد الصيني وثقة الأسواق العالمية به. وفي عام 2017، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين حوالي 12.24 تريليون دولار، مسجلاً معدل نمو بلغ 6.8% من إجمالي الاقتصاد العالمي، وهو ما يعزز موقع الصين كقوة اقتصادية مؤثرة. واستمر هذا النمو في العام التالي، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 13.28 تريليون دولار في عام 2018، مما يؤكد على استمرارية التصاعد في الأداء الاقتصادي الصيني[3]. كما تبنّت الصين خلال السنوات الأخيرة خطوات جديدة نحو تعزيز نظام اقتصادي أكثر انفتاحًا، تمثّلت في طرح أسهم عدد من الشركات الحكومية في الأسواق أمام المستثمرين، سواء المحليين أو الأجانب. ويُعد هذا التوجه جزءًا من سياسة الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى تعزيز كفاءة الشركات المملوكة للدولة وزيادة الشفافية في إدارتها. وقد ساهم هذا الإجراء بشكل واضح في دعم الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، كما سيُبيَّن في المخطط رقم (1).

[1]. جيوفري موراي، الصين: من الثورة إلى السوق، ترجمة: عبد الإله النعيمي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2015، ص 215.

[2]. شين هوا، إصلاح الحوكمة في الصين: من الدولة إلى المجتمع، ترجمة: أحمد السيد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2021، ص 67.

[3]. عاهد مسلم المشاقبة وصايل فلاح مقداد، النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة –الصين انموذجاً- 1991-2016، مجلة دراسات، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، الاردن، العدد (2)، 2018، ص 265.

مخطط رقم (1) معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي للصين من(2013– 2024)

المخطط من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر:

1. نيوف حيان، الابعاد الجيوسياسية لطوفان الاقصى، على الموقع الالكتروني: https://www.alahednews.com.lb 2023.

2. بيانات البنك الدولي.

عند إلقاء نظرة عامة على الأداء الاقتصادي للصين خلال عامي 2021–2022، يتّضح أنها تواصل ترسيخ مكانتها كثاني أكبر اقتصاد في العالم، إضافة إلى امتلاكها لأكبر احتياطات من النقد الأجنبي على الصعيد العالمي. ويُعَدّ الاقتصاد الصيني من بين الأسرع نموًا، لا سيما من حيث الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجلت الصين في عام 2021 معدل نمو بلغ 8.1%، وهو ارتفاع ملحوظ يُعزى إلى تعافي الاقتصاد بعد تداعيات جائحة كورونا. وشهدت الفترة ذاتها نشاطًا ملحوظًا في قطاعات اقتصادية جديدة، من أبرزها التجارة الإلكترونية والخدمات المالية عبر الإنترنت، ما يعكس مدى تنوّع هيكل الاقتصاد الصيني. وعلى الرغم من هذا التنوع، لا تزال قطاعات الزراعة والصناعة تحتل مكانة بارزة، إذ تشير بيانات عام 2022 إلى أن الزراعة تساهم بنسبة 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تسهم الصناعة بنسبة 34.9%.

إلى جانب ذلك، تتمتع الصين بوفرة في الموارد الطبيعية، وعلى رأسها الفحم الذي يمثل المصدر الأساسي للطاقة، إضافة إلى احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي. ومع ذلك، فإن حجم الاستهلاك المحلي من النفط يفوق الإنتاج المحلي، الأمر الذي يدفع الصين إلى توسيع علاقاتها الاقتصادية مع الدول المنتجة للنفط لتأمين احتياجاتها.أما قطاع الخدمات، فقد بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو 57.8% بحسب بيانات عام 2022، وهو ما يعكس تطور البنية الخدمية في الاقتصاد الصيني. وبفضل انخفاض تكاليف سوق العمل، أصبحت الصين وجهة مفضلة للشركات العالمية التي تبحث عن الاستعانة بمصادر خارجية في مجالات التصنيع[1] .

المبحث الثاني : مبادرة الحزام والطريق وأثرها على الاقتصاد الصيني

تعود جذور فكرة "طريق الحرير الجديد" أو ما يُعرف بـ"الجسر البري الأوراسيوي" إلى مطلع تسعينيات القرن العشرين، حين بادر معهد شيللر، وهو مركز أبحاث عالمي، بطرح المشروع ونشر فكرته في عام 1992. وقد تبنّت الصين رسميًا هذه المبادرة في عهد الرئيس الأسبق جيانغ زيمين عام 1996، حين تم إدراج المشروع ضمن أولويات التعاون الإقليمي. غير أن البدايات الرسمية للفكرة داخل الأوساط السياسية الصينية تعود إلى عام 1994، عندما عبّر رئيس الوزراء الأسبق "لي بنغ" خلال زيارته الرسمية إلى دول آسيا الوسطى عن أهمية الانفتاح الشامل على نسخة حديثة من طريق الحرير، في إشارة واضحة إلى التوجه الصيني نحو تعزيز الروابط الاقتصادية مع محيطها الجغرافي[2].

تقوم مبادرة "الحزام والطريق" على مبدأ الشراكة الاستراتيجية، حيث لا تسعى الصين من خلالها إلى تشكيل تحالفات سياسية أو إقامة أحلاف عسكرية، ولا تمثل تهديدًا لسيادة أي دولة، بل

[1]. أحمد قنديل، "الصين وتشكيل النظام العالمي الجديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد (229)، يوليو 2022، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص 55.

[2]. أحمد شكري، "السياسة الصينية تجاه الخليج العربي في إطار مبادرة الحزام والطريق"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد (92)، خريف 2022، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، ص 102.

تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي على أساس المنفعة المتبادلة وتحقيق مصالح جميع الأطراف المشاركة. ولهذا السبب وجدت العديد من الدول، ومن بينها العراق، في هذه المبادرة فرصة حقيقية لتعزيز مصالحها الاقتصادية والتنموية. وقد جاءت هذه المبادرة كامتداد طبيعي لسياسة الانفتاح التي تنتهجها الصين تجاه العالم، وسعيها للاندماج مع العولمة بطرق جديدة ومبتكرة. وعلى الرغم من أن الطرح الرسمي للمبادرة جاء على لسان الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في عام 2013، عبر ما عُرف حينها بمبادرة "الحزام"، التي استهدفت تعزيز الترابط الاقتصادي بين الصين وكلٍّ من أوروبا، وأفريقيا، وآسيا، والولايات المتحدة من خلال شبكة متكاملة من الممرات البرية والبحرية، إلا أن التبني الفعلي والرسمي للمبادرة لم يتم إلا في عام 2015، تحت المسمى المتكامل "مبادرة الحزام والطريق"1.

شهدت مبادرة "الحزام والطريق" في السنوات التي تلت الإعلان عنها تفاعلًا دوليًا واسعًا، حيث لاقت ترحيبًا إيجابيًا من قِبل أكثر من 160 دولة ومنظمة دولية. وقد تُرجم هذا الدعم إلى خطوات عملية، إذ وقّعت الحكومة الصينية، حتى نهاية تموز/يوليو 2019، ما مجموعه 195 وثيقة تعاون ضمن إطار المبادرة مع 136 دولة و30 منظمة إقليمية ودولية، كما أُبرمت 16 اتفاقية ثنائية ومتعددة الأطراف مع 15 دولة واقعة على طول مسار الحزام والطريق، بهدف تسهيل النقل البري الدولي، الأمر الذي أسفر عن افتتاح 356 خطًا للنقل عبر الطرق الدولية، انطلقت من 73 معبرًا حدوديًا بريًا رئيسًا. وفي إطار تعزيز الترابط في البُنى التحتية، تم تنفيذ مشاريع ضخمة على مستوى شبكات السكك الحديدية، من أبرزها مشروع سكة حديد الصين–تايلاند، الذي يُعد نموذجًا للتعاون العابر للأقاليم والقارات [2].

وفي الجانب المالي من مبادرة الحزام والطريق، أنشأت الصين عددًا من المؤسسات المالية لتوفير الدعم اللازم للمشروعات المرتبطة بها، من أبرزها "صندوق طريق الحرير الجديد"

[1]. عدنان خلف حميد البدراني وهند زياد نافع عبد الله كلو، ابعاد السياسة الخارجية الصينية من منظور مبادرة الحزام والطريق تجاه دول منطقة الخليج العربي، دار العلا للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1،2021، ص 88.

[2] .Jonathan Fulton (ed.), China's Strategic Partnership Diplomacy in the Middle East, Routledge, London, 2022, pp. 140–145.

و"البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية"، واللذان يُعدان الممولين الرئيسيين للمبادرة. كما يشارك في هذا الجهد كل من "صندوق الثروة السيادية الصيني"، إضافة إلى البنكين الحكوميين: بنك التصدير والاستيراد الصيني، وبنك التنمية الصيني، وبحسب تقديرات "بنك التنمية الآسيوي"، فإن حجم التمويل المطلوب لتلبية احتياجات مشاريع البنية التحتية في قارة آسيا حتى عام 2030 يقدّر بحوالي 26 تريليون دولار، أي ما يعادل نحو 1.7 تريليون دولار سنويًا. في المقابل، تُشير التقديرات الأكثر تداولًا بشأن الميزانية الإجمالية المقترحة لمبادرة الحزام والطريق إلى أنها تبلغ نحو 1.3 تريليون دولار. ومع ذلك، لم يُعلن الرئيس الصيني "شي جين بينغ" أو أي من أعضاء القيادة الصينية حتى الآن عن رقم رسمي وموحد يمثل إجمالي الميزانية المخصصة للمبادرة [1].

تعرّضت مبادرة «الحزام والطريق» لجملةٍ من الانتقادات، إذ يرى بعض المحلّلين أنّ الصين لم تُحدِّد معالمَ واضحةً للمبادرة؛ فعلى الرغم من تواتر عباراتٍ مثل «التنمية الاقتصادية» و«المنفعة المتبادلة» و«الفرص» و«التعاون»، إلا أنّ الوثائق الرسمية تُحجِم عن تقديم معايير دقيقة، أو أهداف محدَّدة، أو جداول زمنية واضحة، فضلاً عن عدم تسمية البلدان المعنيّة بالاشتراك. ويُبرز هذا الغموض الطابع الاختياري للمبادرة؛ فمصطلح «مبادرة» اختير عمدًا بدلاً من مصطلحاتٍ أكثر حسمًا كـ«مشروع» أو «استراتيجية». وقد شدّد وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، في أكثر من مناسبة على أنّ المبادرة ليست أداةً أيديولوجية ولا أداةً جيوسياسية. غير أنّ غياب الحدود المؤسسية الواضحة والبنية التنظيمية المتماسكة أثار ارتباكًا، ليس لدى المراقبين الدوليين فحسب، بل كذلك لدى الدول المرشَّحة للمشاركة في «الحزام والطريق»" [2].

واجهت الصين عدة تحديات تعرقل تنفيذ مبادرة "الحزام والطريق"، من أبرزها التنافس الجيوسياسي مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تُعد أحد العوائق الرئيسية أمام تمدد المبادرة

[1]. شين يي، الحزام والطريق: استراتيجية الصين الكبرى للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: علا عادل، دار الرافدين، بيروت – بغداد، الطبعة الأولى، 2021، ص 60.

[2]. مركز البيان للدراسات والتخطيط، مبادرة الحزام والطريق فرصة للعراق، سلسلة اصدارات مركزالبيان، بغداد، 2018، ص 6.

في منطقة الشرق الأوسط. إذ تسعى واشنطن إلى تحجيم النفوذ الصيني من خلال الضغط على حلفائها الإقليميين، لاسيما في شرق وجنوب شرق آسيا، للحيلولة دون انخراطهم في مشاريع التعاون مع الصين، وعرقلة جهودها في إنجاح المبادرة. وتزداد حساسية هذا التحدي في ظل انضمام عدد كبير من الدول إلى المبادرة الصينية، لا سيما أن معظم هذه الدول تُصنّف ضمن فئة الدول النامية، التي تعاني من هشاشة اقتصادية وسياسية. كما تُشكّل النزاعات الداخلية، والتوترات بين الحكومات وشعوبها، عاملاً إضافيًا يؤثر سلبًا على استقرار البيئة السياسية في العديد من الدول المشاركة، مما يعقّد تنفيذ المشاريع ويضعف فرص استمراريتها ضمن المبادرة.[1]

في الفترة التي سبقت تفشي فيروس كورونا داخل الصين، كانت دوائر صنع القرار الصيني ترى أن البيئة الأمنية الدولية تمرّ بتحولات عميقة وتتّسم بعدم الاستقرار، خاصة في ظل تصاعد المنافسة الاستراتيجية بين القوى الكبرى. ورغم استمرار التهديدات التقليدية على المستوى العالمي، فقد أبدت هذه الدوائر اهتمامًا متزايدًا بما أسمته "التهديدات غير التقليدية"، والتي تمسّ بشكل مباشر مصالح الصين ومبادراتها الكبرى، وعلى رأسها مبادرة "الحزام والطريق". وتتمثل هذه التهديدات في الأمن السيبراني، وانتشار الأوبئة، والقرصنة، والحروب البيولوجية. وفي هذا السياق، نشرت مجلة الصين اليوم في عددها الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، مقالاً تناول تاريخ جهود الصين في التصدي للأوبئة، واستعرض القدرات المتوفرة لديها آنذاك لمواجهة الفيروسات والأمراض المعدية. ويُشير توقيت نشر المقال إلى أنه لم يكن عشوائيًا، بل جاء انعكاسًا لتقديرات استخباراتية وعسكرية صينية توقعت تصاعد التهديدات البيولوجية، في إطار ما يُعرف بالحروب غير التقليدية. وقد تجسّد هذا التهديد لاحقًا في ظهور فيروس كورونا في مدينة ووهان الصينية. ورغم الانتشار السريع للفيروس، فإن تدخل الحكومة الصينية ساهم في

[1]. لي تشنغ، الصين والعالم: العولمة على الطريقة الصينية، ترجمة: محمد عبدالرحيم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2020، ص 51.

احتوائه داخليًا، رغم تحوله إلى جائحة عالمية أثّرت بشكل كبير في الاقتصاد الصيني، وهو ما سيتم تناوله في موضع لاحق من البحث. [1].

إنَّ الصين تعد مبادرة الحزام والطريق توجه استراتيجي تنطلق منه لتحقيق مصالحها في منطقة الشرق الاوسط وربطه بالقارة الاوروبية. [2]. كما تعد المبادرة خطة لتوجيه سياسة الصين نحو العديد من المناطق وليس فقط الشرق الاوسط وهي اسيا الوسطى واوروبا[3].

المبحث الثالث: التحديات الداخلية والدولية التي تواجه الاقتصاد الصيني

يشهد الاقتصاد الصيني في السنوات الأخيرة تحديات متعددة الأبعاد، ناتجة عن تفاعلات معقدة بين عوامل داخلية وهيكلية من جهة، وتحولات جيواقتصادية دولية من جهة أخرى، داخليًا يواجه الاقتصاد تباطؤًا ملحوظًا في النمو، وتراجعًا في الاستهلاك المحلي، وارتفاعًا في مستويات الدين، إلى جانب مشكلات بنيوية مزمنة مثل الاختلالات في سوق العقارات، وتقلص القوى العاملة نتيجة شيخوخة السكان، والتفاوتات الاجتماعية والإقليمية، كما أن مساعي التحول من نموذج النمو القائم على التصدير والاستثمار إلى نموذج أكثر اعتمادًا على الابتكار والاستهلاك المحلي لا تزال تواجه صعوبات تطبيقية ،أما خارجيًا، فإن التحديات تتفاقم بفعل تصاعد التوترات التجارية والتكنولوجية مع الولايات المتحدة، وإعادة تشكيل سلاسل التوريد العالمية، فضلاً عن الأزمات الجيوسياسية المتصاعدة، وعلى رأسها الحرب الروسية الأوكرانية التي أحدثت اضطرابات في أسواق الطاقة والغذاء العالمية، وكذلك تداعيات الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، ولا سيما عملية "طوفان الأقصى"، التي أسهمت في تأجيج التوترات في منطقة الشرق الأوسط، ما قد يؤثر على استقرار إمدادات الطاقة التي لا تزال الصين تعتمد عليها في

[1]. أثير حسن شكر، "انعكاسات مبادرة الحزام والطريق على العلاقات العراقية – الصينية"، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 17، العدد 66، 2021، جامعة الموصل – مركز الدراسات الإقليمية، ص 33.

[2]. سعد عبيد علوان، مفهوم التنافس والمفاهيم المقاربة له، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي ، بغداد، العدد(49)، ايلول2019، ص 126.

[3]. تشين يوي تساي واخرون، قراءات في الحزام والطريق مبادرة الصين للعالم في القرن الحادي والعشرين، ترجمة:.رشا كمال و.شيماء كمال، بيت الحكمة، بغداد، 2021، ص 76.

جزء كبير من احتياجاتها الصناعية، ومن هنا، تبرز أهمية دراسة هذه التحديات لفهم مدى قدرة الاقتصاد الصيني على الصمود أمام الضغوط المتزايدة، وتحديد الآفاق الممكنة لتعزيز استقراره في ظل بيئة دولية متقلبة ، ومنها كالاتي :-

اولاً : المتغيرات الداخلية

بالرغم من التقدم الذي حققه الاقتصاد الصيني الا انه واجه مجموعة من التحديات التي قد تؤثر سلباً او تدفع الصين لمزيد من التصعود في النظام الدولي اذ تمكنت من استعمالها على الوجه الامثل ومنها مبادرة الحزام والطريق التي تعد خطوة مهمة ووسيلة استرتيجية مؤثرة في الاقتصاد الصيني بشكل كبير، فضلاً عن فايروس كورونا فعلى الرغم من اثره السلبي الا ان الصين قلبت هذا الجانب لصالحها، ناهيك عن ازمة العقار الصيني والحرب في اوكرانيا، والتحولات في الشرق الاوسط فقد اثرت هذه الاحداث على الاقتصاد الصيني ،يمكن توضيحها على وفق النقاط الاتية:-

1: اثر تفشي فايروس كورونا على الاقتصاد الصيني: شهدت الصين انكماشاً في اقتصادها بنسبة (6.8%) وذلك في الفترة من كانون الثاني ٢٠٢٠ إلى آذار ٢٠٢٠، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، لتسجل الصين بذلك أول انكماش اقتصادي منذ عام ١٩٩٢، ويعود سبب ذلك الى انخفاض الطلب العالمي على المنتجات الصينية، نتيجة لحالة الإغلاق العالمي بعد تفشي فايروس كورونا، ناهيك عن تحول عدد من الشركات الأمريكية، والأوروبية، واليابانية من التعامل مع الشركات الصينية، والذي ادى الى تخفيض الطلب العالمي على مصافي التكرير الصينية ، وتضخم المخزونات المحلية ، كما ادى انتشار الفايروس الى خفض حركة السفر وحركة الاشخاص[1]. وعلى الرغم من مواجهة الصين لتحدٍ وبائي مسبقاً، المتمثل بأزمة (سارس) في ٢٠٠٣، فإن تداعيات فيروس (كورونا) على اقتصادها تختلف، فالصين في عام ٢٠٠٣ لم

[1]. وئام السيد عثمان، الصراع على قيادة النظام الدولي: الصعود الصيني الاحادي القطبية بعد جائحة كورونا، رؤية مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد(222)، المجلد55، اكتوبر2020، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والدولية ، القاهرة ، ص 22.

تكن ذات تأثير بالاقتصاد العالمي مثل الصين في عام ٢٠٢٠ ، إذ شهد الاقتصاد الصيني قفزات مذهلة خلال الفترة السابقة، لذا سارعت الصين لتطبيق إجراءات صارمة من أجل الحد من تفشي الوباء، الا انها لم تتمكن من تلافي الأضرار الاقتصادية الناجمة عن تطبيق تلك الإجراءات، فقد تضررت قطاعات اقتصادية هامة أبرزها قطاع السياحة والطيران وذلك لارتباطها بأسواق عالمية في التصنيع والتصدير أثر انتشار الفيروس وحالة فرض وقف الاستيراد والتصدير ، ويرجح العديد من الخبراء أن تفشي الفيروس قد يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الصيني بنسبة تقارب (١,٢) [1]. كما انخفض احتياطي النقد الأجنبي الصيني الى (46,085) مليار دولار أمريكي وإلى (3,061) تريليون دولار أمريكي في مارس 2020 ، وهو أدنى مستوى منذ أكتوبر 2018 وأقل من التوقعات عند (3,1) تريليون دولار أمريكي ، وسط ضعف اليوان والمخاوف بشأن الانتشار السريع والكبير لفايروس كوفيد 19 و تأثيره على الاقتصاد الصيني، في المقابل انخفضت قيمة احتياطيات الذهب إلى (100,79) مليار دولار أمريكي في نهاية مارس بعدما كانت مسجلة (100,85)مليار دولار[2]. الا ان الاستراتيجية الصينية اتجهت الى تفعيل " الدبلوماسية الاقتصادية" المبنية على تقديم المساعدات الطبية لاكثر الدول تضرراً من الوباء، وان تحقق الانتشار الجغرافي لتكتسب بعداً عالمياً، كما قامت الصين بتوظيف التكنلوجيا في التصدي لفايروس كورونا لتعبر عن تقدمها التكنلوجي، وذلك عبر طريق الحرير الرقمي او الصحي من اجل مراقبة الصحة، وبذلك حققت مكاسب اقتصادية اظهرت القوة والقدرة الصينية على التحكم في تأثير الوباء عليها [3].على الرغم من الازمات التي عصفت بالعالم ومنها الصين وابرزها جائحة كورونا عام2019م، والتي ادت الى انخفاض الناتج المحلي الى (1%)، الا ان الصين تمكنت من تخطي هذه الازمة وعاد نمو اقتصادها

[1]. رقية صباغ وفاتح حركاتي، تداعيات ازمة كورونا على الاقتصاد الصيني، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد(20)، العدد(2)، جامعة الجزائر، 2020، ص 13.

[2].. تقدير موقف، تأثيرات كورونا على التنافس الاقتصادي بين الصين وامريكا، وحدة الرصد والتحليل، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول-تركيا، 2021.ص 6.

[3]. وليد عبد الحي، المكانة الاسرائيلية في مشروع مبادرة الحزام والطريق الصينية، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت،2019، ص 13.

ليصل الى (8,1%) وفق بيانات البنك الدولي لعام 2020 والى (7,13%) في عام2021 ،[1] اذ أن تعافى الاقتصاد الصيني من هذا الوباء جاء بسرعة أكبر من أي دولة في الغرب، فالصين سعت قدر الإمكان للمساعدة في محاصرة الوباء حتى تعود حركة المبادلات التجارية لسابق عهدها، و العمل على تقليل الخسائر الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الصيني، فقد عملت الصين على تحويل توقف الانتاج بأغلب البلدان التي أصابها الوباء الى فرصة لتحقيق مكاسب إقتصادية و لتوسيع حصتها من السوق، وبالتالي أصبحت الصين المصدر العالمي الرئيس للأقنعة وأجهزة التنفس والبدلات الواقية، اذ أنه فقط في شهر مارس كسبت الصين (1,4) مليار دولار من مبيعات المواد الطبية إلى الخارج وصدرت الصين ما يقارب أربعة مليار قناع، وأكثر (37) مليون بدلة واقية، وأكثر من مليوني من مقياس حرارة، بالإضافة إلى أجهزة تهوية ومجموعات اختبار إلى الخارج؛ هنا يشار إلى أن الصين ضاعفت صناعة الأقنعة ب (12) مرة مقارنة بما كانت عليه سابقاً، وأصبحت واحدة من الصناعات القليلة التي تعود بأرباح فائقة وسط الانكماش الاقتصادي العالمي[2].لقد تمكنت الصين من احتواء الفايروس بفضل تطبيقها لاجراءات صارمة وتفعيل الانظمة الصحية المتطورة، واتجهت الى زيادة التعاون مع دول العالم، فكانت الشريك الدولي الملتزم بمفاهيم التعاون والمساعدة في ظل ما تعانيه بعض دول العالم من ضعف النظام الصحي وعدم قدرتهم على مواجهة الفايروس، فقامت الصين بأنشاء مقرات لمراكز هدفها السيطرة على الامراض والوقاية منها، كما عملت الصين على تعزيز التعاون مع الدول الافريقية وبعض دول الشرق الاوسط لما تعانيه هذه الدول من عدم القدرة على مواجهة الفايروس، وبعد هذه النشاطات الصينية تمكنت الصين من انتاج لقاح لفايروس كورونا والذي اعتمد في اغلب دول العالم حتى انه نافس اللقاح الامريكي (فايزر)[3].

[1]. بيانات البنك الدولي، على الموقع الالكتروني : www.data.albankaldawli.org تاريخ الدخول للموقع 2023/7/9.

[2]. رقية صباغ وفاتح حركاتي، مصدر سبق ذكره، ص15.

[3]. منير الربيع، حرب غزة على مفترق طرق التجارة، مقال منشور على الموقع الالكتروني : www.syria.tv 2024، ص 55.

2. اثر ازمة العقار الصيني على الاقتصاد الداخلي: تعد ازمة العقار الصيني ازمة مالية حدثت بسبب عدم قدرة شركات العقار الصينية ومنها "مجموعة تشاينا ايفرغراند(*)" التي تعد من اكبر مطوري العقار في الصين على مواجهة حدود الديون، فكانت تأخذ اموال لبناء عقار الا انها لم تكمل بناؤه، لذا اتجهت بشكل متزايد الى المستثمرين الاجانب للحصول على الاموال ، فبعد ان تراجعت اسهم الشركة عرضت بيع الاصول للحصول على السيولة النقدية الا انها لم تتمكن من النجاح في سداد ديونها الامر الذي ادى الى انخفاض مستواها ضمن تصنيف الوكالات الدولية، فتم تقييدها بسبب العجز المالي وعدم القدرة على سداد ديونها [1].، الامر الذي أثر على اقتصاد الصين في هذا الجانب، لان العقارات تعد المحرك الاساس للنمو الاقتصادي الصيني، فعملت الحكومة الصينية على تقييد التمويلات الجديدة لمطوري العقار لانها ادركت ان التراجع عن سداد الديون قد يقوض النظام المالي ، كما طلبت الحكومة الصينية من البنوك تأخير وتيرة الرهان العقاري، وقد اطلقت على هذه الخطوات" الخطوط الحمراء الثلاثة" لتقليل الاقتراض بلا قيود، الا ان هناك مجموعة شركات لمطوري العقار الصيني لم يلتزموا بتلك القواعد منها ايفرغراند و مجموعة كاسيا وسوناك تشانيا، لذا بذلت حكومة الصين اقصى جهدها لتجنب ماحدث من ازمة مالية للغرب في عام 2008، فعملت على تعزيز تمويل الاسهم والسندات والقروض لتخفيف ازمة السيولة، وبحلول عام 2022 اصبح هناك امل للوصول الى ادنى مستويات اسعار الفائدة ،[2]. لتواجه الصين بعدها تحديات اخرى ذات بعد اقليمي ودولي اثرت على اقتصادها وهذا ماسيتم تناوله.

ثانياً : المتغيرات الاقليمية والدولية : شهدت السنوات الأخيرة تزايدًا في حدة المتغيرات الإقليمية والدولية التي تركت آثارًا واضحة على الاقتصاد الصيني، سواء من حيث فرصه أو تحدياته، فقد

(*) ايفرغراند: هي ثاني اكبر مطور عقاري في الصين من حيث المبيعات، وثاني اكبر مجموعة في العالم من حيث الايرادات، مؤسسها شو جياين سنة 1996في اقليم غوانزو، والتي تتخذ من مدينة شينزن مقراً رئيساً لها، وقد دفعت ازمة سوق العقارات الصيني هذه الشركة الى زيادة ديونها لتصل نحو(3000) مليار دولار، للمزيد ينظر: ازمة عملاق العقارات الصيني ايفرغراند ترعب الاسواق العالمية، جريد الايام، العدد(9272)، الاربعاء 2021/9/22، مؤسسة الايام للطباعة والنشر، سوريا، ص16.

[1]. ازمة عملاق العقارات الصيني ايفرغراند ترعب الاسواق العالمية، مصدر سبق ذكره ، ص 18.

[2]. بلومبرغ، كيف غرق قطاع العقارات الصيني في هذه الفوضى، على الموقع الالكتروني:
www.asharqbusiness.com تاريخ الزيارة 2024/11/7

أدت الأزمات الجيوسياسية، مثل الحرب الروسية– ألاوكرانية والتصعيد المستمر في منطقة الشرق الأوسط، إلى اضطرابات في أسواق الطاقة والتجارة العالمية، ما أثر بشكل غير مباشر على الاستقرار الاقتصادي في الصين، كما أسهمت التوترات المتصاعدة مع الولايات المتحدة، لا سيما في مجالات التجارة والتكنولوجيا، في فرض قيود جديدة على الشركات الصينية ومنها الاتي :–

1 . الحرب الروسية – الاوكرانية : تربط الصين واوكرانيا علاقات قديمة فمنذ استقلال الاخيرة عام 1991، حتى عززت الصين علاقاتها الدبلوماسية معها ووقعت الدولتان معاهدة استثمار ثنائية في عام1993، وفي عام1995 وقعتا اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، وبدأ البلدان بحث التعاون التكنلوجي، وبعدها تجمدت العلاقة بين الصين واوكرانيا وعادت في عام 2006 اذ وقع البلدان اتفاقية التعاون في صناعة الطائرات، كما يعود اول استثمار صيني كبير في اوكرانيا عام 2006م، عندما استثمرت شركة صناعة السيارات الصينية مليون يورو في دول اوروبا الشرقية، وبعد فوز الزعيم الاوكراني" يانوكفيتش" بالانتخابات الرئاسية عام 2010 تم تبادل الزيارات بين الصين واوكرانيا، كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات التي يتعلق معظمها بالجوانب الاقتصادية، وفي عام 2013 م منحت الصين قرضاً بقيمة (3,6) مليار دولار لاوكرانيا لاستبدال واردات الغاز الروسي بالفحم الاوكراني المحلي، ناهيك عن التجارة الثنائية اذ تصدرها اوكرانيا الى الصين من خامات الحديد (80%)، لذا تعد الصين الشريك التجاري الثاني لاوكرانيا[1]. بناءاً على خلفية العلاقة الاقتصادية بين الصين واوكرانيا فكان لابد للحرب الروسية على اوكرانيا ان تؤثر على الصين سواء بالسلب او الايجاب فكما هو معروف ان الصين تتمكن من استغلال الاحداث الدولية وادارتها لصالحها.: فبالنسبة للجانب السلبي فأن الحرب في أوكرانيا ادت إلى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء في جميع أنحاء العالم الى الحد الذي تصل معه لتهديد الاقتصاد الدولي والامن الغذائي، الامر الذي أدى إلى زيادة فاتورة الواردات الصينية وتقليل الطلب على الصادرات الصينية، وقامت البنوك المركزية في العديد من البلدان برفع

[1]. صباح مهدي عبد الله، اسرائيل ومشروع الحزام والطريق: الأبعاد والنتائج، مجلة دراسات وبحوث، الجامعة العراقية، 2022، ص 31.

أسعار الفائدة لترويض التضخم، وهي خطوة تزيد من مخاطر هروب رؤوس الأموال من الصين، فضلاً على التأثير على الواردات الصينية من المنتجات الزراعية الاوكرانية، فقد كانت اوكرانيا اكبر مصدر للذرة الى الصين بنسبة(75%)، كما تعد اوكرانيا لاعباً رئيسياً في مبادرة الحزام والطريق وتربط بعض الدول المهمة بهذه المبادرة الا ان الحرب ادت الى تراجع دور اوكرانيا ضمن هذه المبادرة [1]. اما الجانب الايجابي فقد منحت الحرب بعض الفرص الرئيسة للصين، إذ أدت الى تعزيز علاقاتها مع روسيا على اعتبار أن روسيا الشريك الأكبر للسلطات الصينية، وقد نمت التجارة بين البلدين بنسبة (29,5%) في عام 2022، مع تفوق الميزان التجاري لصالح الصين، كما وأسهمت العقوبات الغربية في إضعاف جزئي للحكومة الروسية، وجعلها أكثر اعتماداً على الصين، مما يمكّن الصين من ربط روسيا بـ"أصول الموارد" وتوسيع وجودها في السوق الروسية من خلال القطاعات الصناعية والاقتصادية الرئيسية، ولعل اتفاقية الغاز الطبيعي ذات السعر الثابت التي وقعها البلدان كانت من أبرز مكاسب الصين بعد الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة في سياق حرب روسيا وأوكرانيا[2]. في الواقع ان الحرب الروسية–الاوكرانية ادت الى بروز مكانة الصين في النظام الدولي كقوة حافظة للتوازن، فعلى الرغم من السعي الصيني الى تغيير النظام الى تعددي قائمة على اساس الشراكة ، و قدرتها كقوة صاعدة في النظام الدولي ولديها القدرة ايضاً على نقض القرارات التي لاتقبلها الا انها نأت بنفسها عن الحرب واكتفت باعلانها بأنها تتفهم مخاوف روسيا الامنية ولكنها لم تصطف معها، اذ دعت مراراً الى السلام ، وعرضت المساعدة للقيام بدور الوساطة، وذلك لعدة اعتبارات اولها: ان روسيا الاتحادية تعد شريك استراتيجي للصين، وثانيهما: اهمية روسيا للصين في سياق تنافسها مع الولايات المتحدة الامريكية، والثالث: هو عدم رغبة الصين في الاضرار بعلاقتها التجارية والمربحة مع الغرب، اذ لاتزال الصين تعول كثيراً على التجارة مع اليابان والولايات

[1]. افول البراغماتية: مستقبل العلاقات الصينية الاسرائيلية في ضوء موقف بكين من حرب غزة، وحدة دراسات الصين، مركز الامارات للسياسات 29مارس 2024، ص 8.

[2]. بين الربح والخسارة حسابات الصين الاستراتيجية بعد الحرب على اوكرانيا، مقال منشور على الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net ، تاريخ الزيار 2024/11/9.

المتحدة الامريكية واوروبا. لذا فأن حسابات الصين في النظام الدولي هي حسابات اقتصادية فبعد التقدم الاقتصادي الكبير الذي حققته الصين، ممكن ان تؤثر على النظام الدولي عن طريق الوسائل الاقتصدية ذات الابعاد الاستراتيجية واهمها مبادرة الحزام والطريق[1].

2 . عملية طوفان الاقصى وانعكاسها على مشروع الحزام والطريق: منذ إقامة علاقات دبلوماسية رسمية بين الصين وإسرائيل عام 1992، تبنت بكين سياسة تشجيع التسوية السياسية ودعم اتفاق اوسلو وحل الدولتين والحفاظ على علاقات متوازنة بين الجانبين ، تزامن ذلك مع صعود أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للصين بوصفها مصدراً مهماً للطاقة منذ تحول الصين من مُصدر إلى مستورد للنفط عام 1993 وتركيز السياسة الصينية في المنطقة على تعزيز المصالح الاقتصادية والتجارية [2]. شكلت مصالح الصين الاقتصادية والجيوسياسية دافعاً اساسياً للانخراط في الشرق الاوسط ، ولم يكن لها اهتمام كاف بالشأن السياسي ، وذلك ان أولوية الصين الاساسية في المنطقة هو تأمين مواردها النفطية بالأخص من أكبر موردين نفطيين هما ، السعودية وإيران إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ، أضافة إلى تأمين وصولها إلى ممرات الشحن الرئيسية والأسواق الإقليمية وقد بلغ أجمالي حجم التبادل التجاري بين الصين والشرق الأوسط حوالي 368،6 مليار دولار في عام 2023 ، أي ما يزيد عن ضعفي حجم التجارة الخارجية بين دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية ، وقد نمت صادرات السلع الصينة إلى المنطقة من 140 مليار دولار عام 2018 إلى 226 مليار دولار في العام 2022 ، وتلقي الصين بثقلها كذلك في كبرى مشاريع تطوير البنى التحتية في المنطقة من خلال مبادرة الحزام والطريق ، ما يجعلها أحد المستفيدين الرئيسيين من تحقيق السلام والأمن الإقليميين[3]. خلال العقدين الماضيين قاد التفاهم المتبادل بين الصين وإسرائيل على فصل العلاقات الاقتصادية والتجارية عن موقف بكين من الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي

[1]. عادل عبد الغفار، سياسة الصين ازاء فلسطين واسرائيل نحو دور أكبر، مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية، قطر، يوليو 2024، ص 2.

[2]. افول البراغماتية: مستقبل العلاقات الصينية الاسرائيلية ، مصدر سبق ذكره ، ص 8.

[3]. عادل عبد الغفار، سياسة الصين ازاء فلسطين واسرائيل ، مصدر سبق ذكره ، ص 4.

، بالرغم من ادانة الصين حرب إسرائيل على غزة عام 2014، ودعمها تحقيق الأمم المتحدة في اتهامات الجرائم ضد الإنسانية ، على خلفية هذه الحرب ،اذ ساهمت بكين بدعم استثمارات في اسرائيل في العام نفسه بقيمة 4 مليار دولار ، ومنذ 2017عام تضاعف حجم التبادل التجاري بين الجانبين إلى أكثر من 11 مليار دولار [1]. يساهم مشروع الحزام والطريق الصيني في تعضيد العلاقة مع الجانب الاسرائيلي ، أذ تتوسع ابعاد التعاون الاقتصادي بينهما في مجالات التصدير والاستيراد من السلع والخدمات والملكية الفكرية وبراءات الاختراع والاستثمارات ، والاتفاقيات التجارية الثنائية ، فقد اعلن وزير الاقتصاد الاسرائيلي السابق " نفتالي بينيت " " أن تعزيز التعاون الاسرائيلي – الصيني هو الهدف الاستراتيجي الذي ستعمل مئات الشركات الاسرائيلية على تحقيقه في السوق الصيني ، وهذا ما سيساهم فيه بدرجة كبيرة مشروع الحزام والطريق " [2]. اما موقف الصين من الحرب وعملية طوفان الاقصى بدأ مختلفاً وأكثر تشدداً تجاه إسرائيل ، فإلى جانب رفض الصين هجوم حركة حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر 2023 ، استخدمت الصين مع روسيا في 25 أكتوبر حق النقض في مجلس الأمن لمنع إصدار قرار بإدانتها وعطلت قراراً للجمعية العامة في 27 اكتوبر ، يدين اختطاف الرهائن الإسرائيليين ، ووصف وزير الخارجية الصيني " وانغ يي" " ان هجوم اسرائيل على غزة بأنه تخطى حق الدفاع عن النفس وتحول إلى عقاب جماعي للفلسطينيين ، وان استمرار الحرب يشكل عاراً على الحضارة برمتها "[3]. ان تضارب المصالح الاقليمية والدولية ، اول ما ابرزته تلك الحرب وهو العودة الأمريكية باصرار إلى منطقة الشرق الاوسط واثبات حضور عسكري قوي داعم لاسرائيل ، يأتي ذلك بعد كثير من المؤشرات حول الانسحاب الامريكي للتفرغ للاهتمام بمواجهة الصين وتمددها، لكن واشنطن اكتشفت أن الصين لديها سياسة شرق أوسطية وتأخذ هذه المنطقة ضمن مشروع الحزام والطريق والذي تريد امريكا قطع الطريق عليها [4]. بعد أن تمكنت الصين من

[1]. وليد عبد الحي، المكانة الاسرائيلية في مشروع مبادرة الحزام والطريق الصينية، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 2019، ص 4.

[2]. صباح مهدي عبد الله، اسرائيل ومشروع الحزام والطريق: الأبعاد والنتائج، مصدر سبق ذكره ، ص33.

[3]. افول البراغماتية: مستقبل العلاقات الصينية الاسرائيلية ، مصدر سبق ذكره ، ص 3.

[4]. منير الربيع، حرب غزة على مفترق طرق التجارة، مصدر سبق ذكره، ص 5.

إنجاز اتفاق بين ايران والسعودية في مارس عام 2023، نشطت الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم عرض للسعودية لإنجاز التطبيع بينها وبين إسرائيل، وتم اعلان ملامح هذا المشروع، عندما اعلنت الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي دعمها لمشروع ربط الهند بأوروبا عبر الخليج العربي والسعودية والاردن وفلسطين المحتلة ، كأرضية للتطبيع السعودي – الاسرائيلي ، وفي ضوء ما سبق أن مشروع الممر الاقتصادي الجديد هو محاولة لإجهاض مبادرة الحزام والطريق الصينية التي تربط الصين مع دول جنوب اسيا مروراً بايران والعراق وسوريا ومنها إلى البحر المتوسط وأوروبا من خلال ايطاليا، وكذلك يمتد من الهند نحو المحيط الهندي إلى السعودية ومنه إلى البحر الأحمر ومصر[1]. في مقابل هذه المبادرة الصينية عملت الولايات المتحدة الامريكية على الاعلان عن مشروع طريق الهند، والذي يربط اسيا بأوربا مروراً بدول الخليج وتحديداً السعودية والامارات وصولا إلى حيفا ومن هناك إلى اوروبا ، ان تشييد الصين لمبادرة الحزام والطريق سعيا منها لابراز السياسة الصينية الشرق اوسطية ، اذ جاءت زيارة الرئيس السوري السابق بشار الاسد إلى بكين والتي شهدت توقيع اتفاقيات تضم سوريا إلى الحزام والطريق ، بعد هذه الزيارة وتحديدا قبل يومين من عملية طوفان الاقصى حصل أكبر تفجير في الكلية الحربية في حمص ، وهذا مؤشر واضح إلى ان طريق الحرير الصيني غير أمن في المنطقة لاسيما في سوريا وما رافقتها من احداث انقلاب قوى المعارضة على نظام الحكم وازحة بشار الاسد من السلطة ، ان عملية طوفان الاقصى يمكن قراءتها في سياق انعدام الامن والاستقرار على طريق الحزام والطريق وايضا طريق الهند اوربا والتي تشكل فيها اسرائيل درة التاج [2]. ان انشاء ممر اقتصادي منافس للمشروع الصيني ليس هدفاً سريا ، فخلال اجتماع مجموعة السبع " كندا ، فرنسا ، المانيا، ايطاليا، اليابان ، بريطانيا ، الولايات المتحدة الامريكية" في اليابان في ايار عام 2022، تعهد قادة الدول الصناعية الكبرى حشد حوالي

[1]. نيوف, حيان ،الابعاد الجيوسياسية لطوفان الاقصى، على الموقع الالكتروني: https://www.alahednews.com.lb 2023.ص 7.

[2]. افول البراغماتية: مستقبل العلاقات الصينية الاسرائيلية ، مصدر سبق ذكره ، ص 4.

"600 مليار دولار" بحلول عام 2027، لمواجهة الحزام والطريق[1].ان اختراق حركة حماس في 7 اكتوبر للحواجز الأمنية والوصول إلى ما يسمى بغلاف غزة واعتقال المئات من الاسرائيليين وحصولهم على معلومات استخبارية ، ادت إلى تصاعد التوترات في الشرق الأوسط ، مما انعكس سلباً على الاستقرار الاقليمي ، هذا الاضطراب قد اثر على تنفيذ مشاريع البنى التحتية والمشاريع الجيوسياسية والاقتصادية المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق في المنطقة ، مما دفع بالصين إلى اعادة النظر في استثماراتها ومشاريعها في اسرائيل والمنطقة لضمان مصالحها الاستراتيجية، وبهذا يمكن القول ان الصين انتهجت سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي للنهوض بأقتصادها، فقد اصبحت في مصاف القوى الصاعدة والمؤثرة في النظام الدولي، كما عدت منافساً اقتصادياً قوياً للقوى الكبرى ومنها الولايات المتحدة الامريكية، وهذا مادفع الخبراء الاقتصاديين الى تسمية الاقتصاد الصيني بالمعجزة الاقتصادية لانها تخطت العديد من العقبات، الامر الذي دفع الدول الاخرى تسعى لاقامة علاقات اقتصادية معها.

المبحث الرابع: الرؤية المستقبلية لتطور الأقتصاد الصيني

تسعى الصين اما للمحافظة على صعودها الاقتصادي في النظام الدولي او الرغبة في مواصلة الصعود نحو الاعلى لتتمكن من التقدم على القوى الدولية الاخرى لاسيما الولايات المتحدة الامريكية، ناهيك عن انها وفق تقديرات عام 2023 تحتل المرتبة الثانية في النمو الاقتصادي، اذ ان الوضع الاقتصادي الدولي تغير في بدايات القرن الحادي والعشرين، فلم تبقى الولايات المتحدة الامريكية هي القوى الاقتصادية الوحيدة في العالم بالرغم من انها تحتل المرتبة الاولى اقتصادياً وتتمتع بمقومات القوة الجيوسياسية جميعها ، الا ان الصين اصبحت طرفاً رئيسياً وفاعلاً وصاعداً في النظام الدولي، بأعتبارها ثاني اكبر اقتصاد في العالم من بين القوى الدولية الاخرى[2]، وهذا ماسيتم توضيحه في الجدول التالي:

[1]. ليال طه، طوفان الاقصى توقف الممر الاقتصادي الهندي منع دمج اسرائيل في المنطقة، مقال منشور على الموقع الالكتروني : www.alcarmel.net

[2]. افول البراغماتية: مستقبل العلاقات الصينية الاسرائيلية ، مصدر سبق ذكره ، ص 6.

الجدول رقم (2) اكبر اقتصاديات العالم لعام 2024

الدولة	الناتج المحلي الاجمالي لعام 2024
الولايات المتحدة الامريكية	24,9ترليون دولار
الصين	19,5ترليون دولار
اليابان	5,7ترليون دولار
المانيا	4,6ترليون دولار
الهند	4,3ترليون دولار

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر: (ايكونوميس، 2024)،

تركّز الصين بشكل كبير على البُعد الاقتصادي في سياستها الخارجية، مستفيدة من طبيعة علاقاتها الودية مع معظم دول العالم، والتي تقوم على مبادئ السلام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ويُعَدّ هذا النهج من العوامل التي أسهمت في قبول الشراكة مع الصين على نطاق واسع. ومع ذلك، فإن التقديرات الواقعية تُرجّح استمرار الصين في موقعها الحالي كثاني أكبر اقتصاد عالمي، نظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية، صاحبة المركز الأول، لا تزال تحرص على عدم السماح لدولة أخرى بتجاوزها اقتصادياً. وتُعزز من هذا الاحتمال طبيعة المصالح الاقتصادية المتبادلة بين بكين وواشنطن، ما يدل على أن الصين لا تسعى إلى التصعيد أو إثارة العداء مع الغرب، بل تهدف إلى حماية مصالحها الاستراتيجية، خاصة في ما يتعلق بتأمين احتياجاتها من الطاقة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية. وقد عبّر العديد من الخبراء الاقتصاديين عن مخاوفهم تجاه النمو السريع للاقتصاد الصيني، ولا سيما بعد التعافي الملحوظ الذي حققته البلاد عقب جائحة كورونا. ورغم محاولات الولايات المتحدة الحدّ من هذا الصعود، فإنها لم تتمكن من إبطاء وتيرته، خاصة أن الصين أصبحت تُعد واحدة من أبرز

أسواق التصدير العالمية، حيث تنتشر المنتجات الصينية في معظم دول العالم، ما يعكس قوة حضورها الاقتصادي العالمي [1].

كما تشير الدراسات الاقتصادية الى ان الصين ستكتسح أسواق العالم بشكل أكبر على مستوى التجارة والإعمار، اذ ان الصين سوف تزداد فوائضها النقدية الضخمة وستزداد قوتها الاقتصادية[2]، ناهيك عن ان شرعية الحزب الشيوعي الصيني واستمراريته تعتمد على النمو الاقتصادي المستمر ، وبرامج التحديث المحلية ، والقدرة على توفير مستوى معيشة مرتفع للسكان الصينيين، اذ يعد النمو المستمر للاقتصاد الصيني ضرورة وليس ترفًا ويتطلب تطوير العلاقات الاقتصادية مع مختلف الدول.

وفي الواقع شكلت الصين صعوداً قوياً في بداية عام 2024 م ، تجاوز حتى توقعات الخبراء والذي وصل الى (5,3%)، ثم تراجع في الربع الثاني من نفس العام حتى وصل الى (4,7%)[3]. وهو ايضاً يعد صعوداً لابأس به، الامر الذي يوضح تنامي الصعود الصيني بشكل قوي .

ولهذا تعد الصين أحد أبرز الفواعل الاقتصادية العالمية، وقد شهد اقتصادها تحولات جذرية منذ نهاية القرن العشرين، إلا أن المتغيرات الإقليمية والدولية في العقد الأخير فرضت تحديات وفرصا جديدة على رؤيتها المستقبلية، ويمكن تلخيص الرؤية المستقبلية للاقتصاد الصيني وفق النقاط التالية:

[1]. ليال طه، مصدر سبق ذكره.

[2]. كارن ابو الخير، الخصوصية الصينية : هل تنجح قيادات بكين في ادارة تحولات مصيرية،؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، القتهرة-مصر، العدد(88)، 2012، ص163.

[3].بيانات البنك الدولي، الاقتصاد الصيني ينمو، مصدر سبق ذكره.

1. التحول نحو اقتصاد قائم على الابتكار والتكنولوجيا: تسعى الصين لتقليل اعتمادها على الصناعات التقليدية وتعزيز قطاعات الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والطاقة المتجددة، في إطار مبادرة "صنع في الصين 2025".

2. تعزيز الاستهلاك المحلي: في ظل التوترات التجارية مع الولايات المتحدة وبعض القوى الغربية، تعمل الصين على تحفيز الطلب الداخلي لتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية، ضمن استراتيجية "الدورة المزدوجة"[1].

3. التوسع في مبادرة الحزام والطريق: تشكل هذه المبادرة أحد أهم أدوات الصين لتعزيز نفوذها الاقتصادي عالمياً، من خلال الاستثمار في البنية التحتية وتعزيز الروابط التجارية مع آسيا وأفريقيا وأوروبا.

4. الاستجابة للضغوط الجيوسياسية: تسعى الصين لتحقيق توازن بين طموحاتها الاقتصادية والحفاظ على استقرار علاقاتها مع القوى الكبرى، مع تعزيز الاكتفاء الذاتي في القطاعات الاستراتيجية كأشباه الموصلات والأمن الغذائي.

5. التحول الأخضر والتنمية المستدامة: في ظل التزاماتها المناخية، وضعت الصين أهدافًا للحياد الكربوني بحلول عام 2060، ما يستلزم إعادة هيكلة قطاع الطاقة والصناعة[2]. (Zenglein، 2021).

الخاتمة: يعد الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات القوية والصاعدة والمؤثرة في النظام الدولي، كما تتميز الصين بقدرتها على التحول السريع نحو القوة الاقتصادية، فكما هو معروف ان الصين لم تكن بالمستوى الاقتصادي المطلوب، الا انها خطت خطوات نحو الصعود منها

[1]. Kennedy, Scott. China’s Strategic Emerging Industries: Policy, Performance and Prospects. Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2019,p,33.

[2]. Zenglein, Max J., & Holzmann, Anna. Evolving Made in China 2025: China’s Industrial Policy in the Quest for Global Tech Leadership. MERICS Papers on China, No. 8. Berlin: Mercator Institute for China Studies (MERICS), 2021.p.p 148.

الانفتاح الاقتصادي على العالم وهو ما مكنها من تحقيق قفزة اقتصادية جعلتها ثان اكبر اقتصاد في العالم ، كما ان الصين من الدول ذات الصعود السلمي وهو مايجعلها محط ترحيب من قبل الدول الاخرى لاقامة علاقات معها، الا ان هذا الصعود لايخلو من التحديات ، فعلى الرغم من ان الصين تستغل الازمات والتحديات وتحولها لصالحها، ومن طرحها لمبادرة الحزام والطريق الا انها واجهت تحديات وصعوبات، القت على الصين تحدي مواجهة العقبات لتتمكن من نجاح هذه المبادرة المهمة للاقتصاد الصيني، ناهيك عن تأثير فيروس كورونا وازمة العقار الاقتصادي والحرب الروسية – الاوكرانية.

قائمة المصادر

اولاً: الكتب

1- صباح جاسم محمد الجنابي،، اثر المتغير الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان، المركز الديمقراطي العربي، المانيا- برلين، 2021 .

2- - عمر هاشم ذنون،، السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ2003 وافاقها المستقبلية، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، الطبعة الاولى.

3- جيوفري موراي، الصين: من الثورة إلى السوق، ترجمة: عبد الإله النعيمي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2015.

4- لي باي لينغ، الحوكمة الاجتماعية في الصين، ترجمة: رنا عبده و امينة ابو اليسر، منشورات الضفاف، بيروت، الطبعة الاولى، 2019.

5- لي تشنغ، الصين والعالم: العولمة على الطريقة الصينية، ترجمة: محمد عبدالرحيم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2020.

6- عدنان خلف حميد البدراني ا.هند زياد نافع عبد الله كلو، ابعاد السياسة الخارجية الصينية من منظور مبادرة الحزام والطريق تجاه دول منطقة الخليج العربي، دار العلا للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،2021.

7- شين يي، الحزام والطريق: استراتيجية الصين الكبرى للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: علا عادل، دار الرافدين، بغداد، الطبعة الأولى، 2021.

8- جان يون لينغ، الحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، ترجمة: اية محمد الغازي، دار صفافة للنشر، الجيزة، الطبعة الاولى 2017.

9- تشين يوي تساي واخرون، قراءات في الحزام الطريق مبادرة الصين للعالم في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: د.رشا كمال ود.شيماء كمال، بيت الحكمة، بغداد، 2021.

10-محمود عزت عبد الحافظ، من كتاب مجموعة مؤلفين، تفشي فيروس كورونا.. بين المؤامرة والتعاون الدولي، مركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الاسكندرية، مصر، 2020.

ثانياً: البحوث والدوريات

1- أحمد شكري، "السياسة الصينية تجاه الخليج العربي في إطار مبادرة الحزام والطريق"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد (92)، خريف 2022، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية.

2- امين حواس، فهم معجزة النمو الاقتصادي في الصين، مقال منشور في مجلة دراسات وابحاث، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عبد الرحمن بن خلدون، الجزائر، العدد(27)،2017.

3- جمال علي، دور السوق المحرك الرئيسي وقاعدة النمو في القرن21، مجلة البحوث الاقتصاديةة، العدد17، جامعة بيرغن، 2023، ص157.

4- عاهد مسلم المشاقبة وصايل فلاح مقداد، النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة –الصين انموذجاً- 1991-2016، مجلة دراسات، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، الاردن، العدد (2)، 2018.

5- أحمد قنديل، "الصين وتشكيل النظام العالمي الجديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد (229)، يوليو 2022، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

6- افول البراغماتية: مستقبل العلاقات الصينية الاسرائيلية في ضوء موقف بكين من حرب غزة، وحدة دراسات الصين، مركز الامارات للسياسات 29مارس 2024.

7- ايمن الدسوقي، مشروع الحزام والطريق في منطقة الخليج العربي: تناقضاته وانعكاساته على الدور الصيني، تقدير موقف، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2021 .

8- صباح مهدي عبد الله، اسرائيل ومشروع الحزام والطريق: الأبعاد والنتائج، مجلة دراسات وبحوث، الجامعة العراقية، 2022.

9- أثير حسن شكر، "انعكاسات مبادرة الحزام والطريق على العلاقات العراقية – الصينية"، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 17، العدد 66، 2021، جامعة الموصل – مركز الدراسات الإقليمية.

10- عدنان خلف حميد البدراني، تحديات مبادرة الحزام والطريق: دراسة حالة الصين والدول المشاركة، مجلة المعهد، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، العدد(8)، 2022.

11- مركز البيان للدراسات والتخطيط، مبادرة الحزام والطريق فرصة للعراق، سلسلة اصدارات مركزالبيان، بغداد، 2018.

12- سعد عبيد علوان السعيدي، مفهوم التنافس والمفاهيم المقاربة له، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي ، بغداد، العدد(49)، ايلول2019.

13- وئام السيد عثمان، الصراع على قيادة النظام الدولي: الصعود الصيني الاحادي القطبية بعد جائحة كورونا.. رؤية مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد(222)، المجلد55، اكتوبر2020، الاهرام_ مصر.

14- رقية صباغ وفاتح حركاتي، تداعيات ازمة كورونا على الاقتصاد الصيني، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد(20)، العدد(2)، جامعة الجزائر، 2020.

15- تقدير موقف، تأثيرات كورونا على التنافس الاقتصادي بين الصين وامريكا، وحدة الرصد والتحليل، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول-تركيا، 2021.

16- محمد الامين بن عودة ومحمد بن شهرة، الصين واستراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية في ظل تفشي فيروس كورونا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،العدد(4)، المجلد (9)، 2020.

17- ازمة عملاق العقارات الصيني ايفرغراند ترعب الاسواق العالمية، جريد الايام، العدد(9272)، الاربعاء 2021/9/22، مؤسسة الايام للطباعة والنشر، سوريا.

18- جيرمي ويلس، لماذا تهدف الصين الى تحقيق اهداف مرتفعة للغاية، ترجمة: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مجلة شؤون خارجية، قسم الترجمة، بغداد، الكرادة ، العدد(14)، 2022.

19- وحيد عبد المجيد، النظام العالمي في ضوء الحرب الروسية-الاوكرانية، مجلة افاق استراتيجية، العدد(5)، مارس2022، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر.

20- وليد عبد الحي، المكانة الاسرائيلية في مشروع مبادرة الحزام والطريق الصينية، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت.

21- كارن ابو الخير، الخصوصية الصينية: هل تنجح قيادات بكين في ادارة تحولات مصيرية؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، القتهرة-مصر، العدد(88)، 2012.

22- عادل عبد الغفار، سياسة الصين ازاء فلسطين واسرائيل نحو دور أكبر، مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية، قطر، يوليو 2024.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

1- سهى رشيد عليوي احمد، جائحة كورونا واثرها في العلاقات الامريكية الصينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2022.

رابعاً: الانترنت

1- فوكس ايكونوميكس، اكبر خمس اقتصادات في العالم بحلول عام 2023، على الموقع الالكتروني: www.argaam.com تاريخ الدخول للموقع 2023/7/16

2- بيانات البنك الدولي، على الموقع الالكتروني : www.data.albankaldawli.org تاريخ الدخول للموقع 2023/7/9.

3- ويكبيديا الموسوعة الحرة، ازمة قطاع العقارات الصيني، على الموقع الالكتروني: ar.wikipedia.org تاريخ الدخول للموقع 2023/7/9

4- بلومبرغ، كيف غرق قطاع العقارات الصيني في هذه الفوضى، على الموقع الالكتروني: www.asharqbusiness.com تاريخ الدخول للموقع 2023/7/9

5- بين الربح والخسارة حسابات الصين الاستراتيجية بعدد عم على الحرب في اوكرانيا، مقال منشور على الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net تاريخ الدخول للموقع 2023/7/7

6- كاوشيما شين، الصين والحرب الروسية الاوكرانية.زسياسة الحبل المشدود" وحسابات المكسب والخسارة، ملخص كتاب منشور على موقع اليابان بالعربي، على الموقع الالكتروني: www.nippon.com تاريخ الدخول للموقع 2023/7/9

7- منير الربيع، حرب غزة على مفترق طرق التجارة، مقال منشور على الموقع الالكتروني : www.syria.tv 2024.

8- ليال طه، طوفان الاقصى توقف الممر الاقتصادي الهندي منع دمج اسرائيل في المنطقة، مقال منشور على الموقع الالكتروني : www.alcarmel.net

9- نيوف حيان، الابعاد الجيوسياسية لطوفان الاقصى، على الموقع الالكتروني: https://www.alahednews.com.lb 2023.

خامساً:المصادر الاجنبية

1- Jonathan Fulton (ed.), China’s Strategic Partnership Diplomacy in the Middle East, Routledge, London, 2022.

2- Niv Horsh, Toward Well Oiled Relations?, The Nottingham China Polcy Institu Series,2016.

3- Andrea chiriu, wait and see: chinas attitude towards the Ukrainian crisis (2013-2014),university of Cagliari, 2022.

4- Kennedy, Scott. China’s Strategic Emerging Industries: Policy, Performance and Prospects. Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2019.

5- Zenglein, Max J., & Holzmann, Anna. Evolving Made in China 2025: China’s Industrial Policy in the Quest for Global Tech Leadership. MERICS Papers on China, No. 8. Berlin: Mercator Institute for China Studies (MERICS), 2021.